قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية -دراسة حالة بنكي CPA وBBA للفترة [2014/2016]-

Measuring banking efficiency to commercial banks using a ROE model -Case study of CPA and BBA banks (2014/2016)-

عبد اللطيف أولاد حيمودة [*] جامعة غرداية، الجزائر & زوبيدة محسن [**] جامعة ورقلة، الجزائر & بن علال بلقاسم [***] المركز الجامعي البيض، الجزائر

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأداء المصرفي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري. كما تم إجراء مقارنة ما بين أداء كلا البنكين محل الدراسة من حيث العائد أو المردودية، والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، وإنتاجية أصول كل بنك من جهة، ومن حيث المخاطر التي تواجه كل بنك من جهة أخرى. كما توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة الجزائري هو أحسن حال مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري رغم أنه حقق متوسط معدل عائد على حقوق الملكية أقل نسبيا، إلا أنه حقق متوسط معدل عائد على الأصول أعلى نسبيا من الذي حققه القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة، لذلك يمكن القول أنه أحسن إدارة للأصول، كما أنه أقل مخاطرة بالمقارنة مع القرض الشعبي الجزائري وهذا ما يظهره متوسط مضاعف حق الملكية، بحيث اعتمد على أموال ومصادر مالية خارجية بصورة أقل من القرض الشعبي الجزائري.

الكلمات المفتاح : الأداء المصرفي، العائد على حقوق الملكية، الأداء، المخاطر، إدارة الأصول.

تصنيف JEL : G21، E52.

Abstract : The study aimed to measure the bank performance by using a form of return on equity (ROE) in each of the Algerian Popular Credit bank and the Algerian Al Baraka Bank. It was to make a comparison between the performance of both banks under study in terms of return or cost-effectiveness, and efficiency in the management and cost control and the productivity of the assets of each bank on the one hand, and in terms of the risks faced by each bank on the other hand. As the study found a number of results that the most important Algerian Baraka Bank is the best case compared to the Algerian Popular Credit although it has achieved an average return on equity rate is relatively lower, However, it has achieved an average return on the relatively higher asset rate achieved by the Algerian Popular Credit during the years of the study, so it can be said that the best management of the assets, as it is less risky compared to the Algerian Popular Credit although showing the average multiple of the right of ownership, so that relied on the funds and financial sources foreign less than Algerian Popular Credit.

Key words : Banking Performace, ROE, performance, risks, management of the assets.

Jel Classification Codes : G21 ،E52.

eMail : (*) : ouladhaimouda84@gmail.com & (**) : mahcenezoubida@gmail.com & (***) : benallal.belkacem@outlook.fr

I- تمهيد :

تولي المصارف في الوقت الراهن أهمية كبيرة في تقييم وقياس أدائها، نتيجة لما يسببه الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي الجزائري خاصة بعد صدور قانون القرض والنقد (90-10)، الذي فتح السوق المصرفية الجزائرية للمنافسة، كما كان له تأثير مباشر على أداء البنوك. لذا فإن قياس الأداء المصرفي يعد أمرا مهما لعدة أسباب منها : أنه عامل حيوي للمؤسسات المالية التي تسعى إلى النجاح في أهدافها بالنظر إلى زيادة المنافسة في السوق المالي، كما أن التغيرات السريعة في السوق المالي واتجاهه نحو العولمة أدى ذلك إلى تخوف المستثمرين من مدى كفاءة المصارف في تحويل مدخراتهم إلى منتجات مالية وخدمات مختلفة. سنحاول استخدام في هذه الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، والذي سنحاول من خلاله تقييم أداء البنوك محل الدراسة من حيث العائد والمخاطرة، وبالتالي محاولة الإجابة على الإشكالية التالية :

كيف يمكن قياس الأداء المصرفي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك محل الدراسة (CPA وBBA) ؟

II - الطريقة :

1. تقديم وعرض عام لأنشطة البنوك محل الدراسة (CPA وBBA) :

سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق بشيء من التفصيل إلى تحديد أنشطة البنوك قيد الدراسة كل على حدا، والمتمثلة في كل من بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك البركة الجزائري (BBA).

1-1. بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) : يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك يظهر على الساحة البنكية الجزائرية بعد الاستقلال، لهذا سنحاول تقديم عرض عام للقرض الشعبي الجزائري وأهم المؤشرات المحققة من طرفه.

تأسس بنك القرض الشعبي الجزائري بموجب الأمر رقم 366/66 المؤرخ في 1966/12/29، وقد خلف مجموعة من البنوك بعد تأميمها، والمتمثلة فيما يلي[1] :

- ✓ القرض الشعبي التجاري والصناعي في الجزائر؛
- ✓ القرض الشعبي التجاري والصناعي في وهران؛
- ✓ القرض الشعبي التجاري والصناعي في قسنطينة؛
- ✓ البنك الإقليمي التجاري والصناعي لعنابة؛
- ✓ البنك الإقليمي للقرض الشعبي الجزائري.

كما عزز القرض الشعبي الجزائري بضم ثلاث (03) بنوك أجنبية وهي :

- ✓ البنك الجزائري المصري؛
- ✓ المؤسسة المرسيلية للقرض؛
- ✓ الشركة الفرنسية للقرض والمصرف.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري عمومي كلف بترقية نشاطات متمثلة في تمويل عدد من القطاعات أهمها : الأشغال العامة والسكن، السياحة، الصحة، الإعلام، والخدمات، التجارة، الصناعات الحرفية، بالإضافة إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما بلغ رأس مال القرض الشعبي الجزائري عند التأسيس 15 مليون دينار جزائري، ومع تزايد النشاط وبلوغ رأسماله حجم 800 مليون دينار جزائري في 1983، قرر البنك التخلي عن جزء من مهامه، فأسس في سنة 1985 بنك التنمية المحلية (BDL) تاركا له 40 فرعا و89 ألف حساب في المناطق، إضافة إلى 550 موظفا بعضهم من الكوادر.

في عام 1994 تمت إعادة تنظيم محفظة الأسهم وبدأت عملية تحديث بنك القرض الشعبي الجزائري، وجرى تجهيزه بأفضل المعدات، إلا أن عملية التطوير لم تكتمل، لأنها كانت تحتاج إلى دعم ولم يحصل ذلك بسبب الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال سنوات التسعينات فتأخرت النتائج[2].

بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، فإن المهمة الأساسية للبنك هي تلقي من الجمهور ودائع مهما كان شكلها أو مدتها، والقيام بكل عمليات القرض مهما كان شكلها أو مدتها، ويقدم البنك جملة من المنتجات تتمثل فيما يلي[3] :

- ✓ قروض إلى المهنيين : كالأطباء والجراحين والمهندسين والمحامين والمحاسبين...الخ، وهو عبارة عن قرض متوسط وطويل الأجل موجه لتمويل شراء تجهيزات صحية، إصلاح، توسيع أو شراء عقار. ويمكن أن تصل مدة القرض إلى سبعة (07) سنوات في حالة التجهيزات أو تهيئة وتوسيع عقار، أما في حالة شراء عقار فيمكن أن تصل المدة إلى عشرة (10) سنوات؛
- ✓ قروض إلى الشركات : وتتمثل أساسا في قروض الاستغلال المعروفة؛
- ✓ قروض إلى الأفراد : موجهة خاصة إلى مجال الإسكان، فيمكن أن يمنح البنك للمستفيد قرضا إذا أراد تهيئة، توسيع، بناء أو شراء مسكن من أفراد آخرين.

بناءا عليه فإن أهم المؤشرات المحققة من طرف القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة 2016/2014، يبينها الشكل رقم (01)، إذ نلاحظ تطور في المؤشرات المحققة على مدى السنوات الثلاثة، حيث أن إجمالي الميزانية ارتفع بنسبة 20.18 % ثم 38.75 % مقارنة بسنة 2014، ونفس التحسن بالنسبة للربح الصافي بزيادة قدرت بـ 422 مليون دج لسنة 2015، إلى فارق 1824 مليون دج لسنة 2016. أما فيما يتعلق بتطور الاحتياطات فقد ارتفعت من 111.93 % إلى 181.80 % على التوالي لسنتي 2015 و2016 مقارنة مع سنة 2014[4].

1-2. بنك البركة الجزائري (BBA) : يعد بنك البركة الجزائري إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، وهي واحدة من أقدم المجموعات المصرفية الرائدة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، سنحاول من خلال هذا المحور تقديم عرض شامل لبنك البركة الجزائري، مع الإشارة إلى أهم المؤشرات المحققة من طرفه.

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مؤسسة بنكية برؤوس أموال مختلطة، تأسس بتاريخ 1991/05/20، وذلك في إطار قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 1991/04/14[5]. بنك البركة الجزائري هو شركة مساهمة رأسمالها 10000000000 دج، بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 بموجب الترخيص المصرفي التجاري الصادر من بنك الجزائر، أما فيما يخص المساهمين فيه فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الجزائر، ومجموعة دله البركة (Dallah Al-baraka) البحرين وذلك بنسبة 50 % لكل مساهم، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصبح 56 % للمجموعة البحرينية و44 % للبنك الجزائري.

لدى بنك البركة شبكة واسعة من الفروع وهي في زيادة مستمرة قصد تعميمها على كامل التراب الوطني، بحيث ارتفع عددها من 10 فروع سنة 2003 إلى 17 فرعا سنة 2006، لتصل إلى 26 فرعا في نهاية سنة 2012[6]، موزعة على عدة مدن جزائرية، ويخطط البنك لرفعها أكثر خلال السنوات القادمة. ويقدم بنك البركة الجزائري لزبائنه من أفراد ومهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات نلخصها فيما يلي[7] :

أولا : الخدمات المقدمة للأفراد : وتتمثل في :

- ✓ خدمات الودائع، خدمات فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، إصدار الشيكات؛
- ✓ خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة؛
- ✓ خدمات النقدية (Monétique) : وضع بنك البركة الجزائري تحت تصرف زبائنه الذين يملكون حساب جاري بطاقة السحب البركة (Carte de Retrait Albaraka)، والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24سا/24سا، و7أيام/7أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي؛

- ✓ خدمات المساعدة (Assistance) يقوم بنك البركة الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب حاجة كل زبون؛
- ✓ خدمات الادخار والتوظيف (Epargne et placement) : يضع بنك البركة الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفتر للادخار (Livret épargne) وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود، كما يقوم بتوظيف أموال زبائنه في مشاريع وتنميتها وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تمويل العقارات : بدأ بنك البركة الجزائري سنة 2006 بعرض منتوج جديد يخص تمويل العقارات (سكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، تهيئة، بناء ذاتي)؛
- ✓ تمويل السيارات : يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد.

تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة الجزائري تمركز سنة 2006 في المرتبة الأولى وللسنة الثانية على التوالي في مجال تمويل الأفراد.

ثانيا : الخدمات المقدمة للمهنيين والحرفيين : تشمل ما يلي :

- ✓ خدمات فتح حساب جاري، شيكي، حساب بالعملة الصعبة، خدمات الودائع والتي تسمح للمهنيين والحرفيين بتوطين أعمالهم التجارية؛
- ✓ خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى إصدار الشيكات؛
- ✓ الخدمات النقدية : عن طريق بطاقة السحب البركة؛
- ✓ خدمات المساعدة : والتي تشمل النصح والاستشارة؛
- ✓ خدمات الادخار والتوظيف؛
- ✓ التمويلات وتضم : تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير). تمويل الاستثمارات ويضم نوعين : التمويل الكلاسيكي والتمويل بالإيجار (وذلك بنسبة تصل إلى 70% من تكلفة الاستثمار وعلى مدة 05 سنوات). تمويل العقارات. التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة). تمويل السيارات : يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل السيارات السياحية والنفعية الموجهة للمهنيين، تمويل التجهيزات : يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل التجهيزات لأصحاب المهن الحرة والحرفيين وذلك في إطار تطوير أو تحديث تجهيزاتهم (وذلك بنسبة تصل 70 % من ثمن التجهيز وفي أجل 60 شهرا للتعويض)؛
- ✓ خدمات على المستوى الدولي وتشمل : تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير) وضمانات دولية (للاستيراد والتصدير).

ثالثا : الخدمات المقدمة للمؤسسات : تشمل ما يلي :

- ✓ خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، إصدار الشيكات؛
- ✓ خدمات الإيداع، السحب، الدفع، التحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة؛
- ✓ خدمات المساعدة : تشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات؛
- ✓ خدمات الادخار والتوظيف؛
- ✓ التمويلات وتضم : تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع، تمويل المستحقات، تمويل مسبق للتصدير)، تمويل الاستثمارات. التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة، كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة). تمويل السيارات : وتشمل تمويل السيارات النفعية؛

- ✓ خدمات على المستوى الدولي وتشمل : تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد، الاعتماد المستندي للتصدير، التسليم المستندي للاستيراد، التسليم المستندي للتصدير)، ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير).

تجدر الإشارة إلى أن صيغ التمويل التي ينتهجها بنك البركة الجزائري هي صيغ بديلة للإقراض بفائدة، وتشمل هذه الصيغ : المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع، الاستصناع الموازي والسلم.

من أجل عصرنة خدماته فقد قام بنك البركة الجزائري بتركيب أجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ويواصل بنك البركة الجزائري تطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك سندات استثمار إسلامية وصناديق استثمار وطرح مجموعة متنوعة من المنتجات البنكية.

وبناءا عليه فإن تحليل أهم المؤشرات المحققة من طرف بنك البركة الجزائري (BBA) خلال الفترة ما بين 2014 و 2016 هو موضح في الشكل رقم (02)، حيث أن رصيد إجمالي الميزانية في ارتفاع ملحوظ، فقد تحقق فائض يقدر بـ 10569 مليون دج ليصل الرصيد سنة 2015 إلى 142021 مليون دج، أي ما يعادل نسبة 08.04 % زيادة مقارنة بسنة 2014 الذي قدر بـ 131452 مليون دج، لترتفع بـ 10.26 % في سنة 2016 محققة بذلك إجمالي الميزانية الذي قدر بـ 156593 مليون دج، ونفس التطور شهدته قيم الالتزامات خارج الميزانية، حيث وصلت إلى 51425 مليون دج سنة 2015 بعد أن كانت 44424 مليون دج في سنة 2014، ثم لترتفع إلى 56158 مليون دج سنة 2016. هذا وقد تحسن تبعا لذلك الناتج الصافي للبنك، حيث بلغ صافي الناتج في عام 2014 مبلغ 3625 مليون دج، ليرتفع إلى 4174 مليون دج ثم إلى 4632 مليون دج في السنتين المواليتين على التوالي[8].

2. قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (دراسة حالة بنكي CPA وBBA) :

استنتج David Cole (1973)[9] نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE Model)، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في: "مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة وكذلك مخاطر التشغيل"، واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة.

يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج المعتمدة في هذه الدراسة إلى مجموعة من النسب، ويمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بـ Dupont System، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، حيث تتمثل النسب فيما يلي[10] :

1-1. العائد على حقوق الملكية Return on Equity : يعكس هذا المؤشر ربحية كل دينار من الأموال الخاصة، ويزيد (ROE) عندما يزيد كل من العائد على الأصول (ROA) والرافعة المالية أو مضاعف حقوق الملكية (EM)، ويقاس (ROE) بالعلاقة التالية :

$$ROE = \frac{P}{E} \times 100$$

علما أن :

صافي الدخل Profit : يمثل النتيجة الصافية (إجمالي الإيرادات- إجمالي التكاليف) وتؤخذ من جدول حسابات النتائج أو الميزانية.

حقوق الملكية (الأموال الخاصة) Equité = رأس المال المدفوع (رأس المال الاجتماعي-رأس المال المكتتب غير المدفوع) + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة.

2-1. العائد على الأصول Return on Asset : يوضح هذا المؤشر كل دينار من الأصول كم حقق من ربح، لذا فارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على الإدارة المثلى للأصول والتوظيف الكفء للمصادر المالية عن طريق المفاضلة المدروسة والممتازة لأوجه الاستخدامات الأكثر ربحية، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الموالية :

$$ROE = \frac{P}{TA} \times 100$$

حيث أن P : تمثل صافي الدخل، بينما TA فهي تعبر عن إجمالي الأصول (Total Asset).

3-1. معدل هامش الربح Profit Margin : يسمى هذا المؤشر أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة البنك في إدارة والتحكم في تكاليفه سواء الخاصة بمرحلة الاستغلال أو خارجه، لذا فكل بنك لا يتحكم في تكاليفه تكون (PM) منخفضة، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية :

$$PM = \frac{P}{TR} \times 100$$

حيث أن TR : تمثل إجمالي الإيرادات (Total Return).

4-1. معدل منفعة الأصول (AU): يعكس هذا المؤشر مدى تحقيق الأصول للربح أو للإيراد، لذا كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على جودة الأصول، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الموالية :

$$AU = \frac{TR}{TA} \times 100$$

5-1. معدل الرفع المالي (EM): يقيس هذا المؤشر النسبة بين الأموال الذاتية والأموال الخارجية في البنك، أو بصيغة أخرى كم مرة تفوق لأصول حجم حقوق الملكية، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية :

$$EM = \frac{TA}{Equity} \times 100$$

وبناءا عليه فإن الشكل رقم (02)، أنظر الملحق؛ يوضح مخطط نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) وأهم مكوناته الأساسية وذلك من خلال المؤشرات المتكاملة للتحليل والتقييم.

III- النتائج ومناقشتها :

بالاعتماد على البيانات المالية المجسدة في القوائم المالية للبنكين قيد الدراسة (CPA وBBA)، سيتم تقييم أدائها باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية للفترة ما بين 2014 و2016، وذلك من خلال حساب وتحليل كل المؤشرات المكونة لنموذج العائد على حقوق الملكية كما هو موضح في الجدول رقم (01)، حيث كانت نتائج التقدير على النحو الأتي :

- ✓ العائد على حقوق الملكية (ROE) : تشير النتائج إلى أن هذا المؤشر كان جيد في البنكين، القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري في تزايد لكلا البنكين.
- ✓ العائد على الأصول (ROA) : تظهر نتائج معدل العائد على الأصول بالنسبة لكل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري فقد حققوا قيم مختلفة ومتقاربة من حيث الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة.
- ✓ الرفع المالي أو الرافعة المالية (EM) : يتضح بأن قيم معامل الرفع المالي لكل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري فقد أخذ قيم متصاعدة ومتقاربة أكثر على مستوى هذا الأخير.
- ✓ هامش الربح (PM) : تظهر نتائج معدل هامش الربح بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري فقد حقق قيم مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة، تراوحت ما بين 57.14 % كأدنى نسبة و57.75 % كأعلى نسبة. أما فيما يتعلق ببنك البركة الجزائري فقد حقق معدلات هامش ربح متزايدة خلال فترة الدراسة.
- ✓ منفعة الأصول (AU) : نلاحظ بأن معدل منفعة الأصول في القرض الشعبي الجزائري فقد عرف نسب مختلفة ومتقاربة جدا من حيث الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، تراوحت ما بين 2.32 % كأدنى نسبة و2.76 % كأعلى نسبة، أما فيما يتعلق بمعدل منفعة الأصول على مستوى بنك البركة الجزائري فقد حقق قيم مختلفة ولكن مستقرة نسبيا تراوحت ما بين 6.78 % كأدنى نسبة و7.27 % كأعلى نسبة.

بشكل عام، تظهر نتائج متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية ببنكي القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، وذلك خلال سنوات الدراسة (2014-2016) بمتوسط يساوي 28.31 % مقابل 18.46 % لكل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري على التوالي، فإذا ما حللنا هذه النتائج إلى المؤشرين المساهمين في تحقيق العائد على حقوق الملكية، وهما "العائد على الأصول، مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية)"، نجد أن:

أ- بالنسبة لبنك البركة الجزائري فهو أحسن حال مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري رغم أنه حقق متوسط معدل عائد على حقوق الملكية أقل نسبيا، إلا أنه حقق متوسط معدل عائد على الأصول أعلى نسبيا من الذي حققه القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة، لذلك يمكن القول أنه أحسن إدارة للأصول، كما أنه أقل مخاطرة بالمقارنة مع القرض الشعبي الجزائري وهذا ما يظهره متوسط مضاعف حق الملكية بحيث اعتمد على أموال ومصادر مالية خارجية بصورة أقل من القرض الشعبي الجزائري.

ب- أما بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري فقد حقق متوسط معدل عائد على حقوق الملكية أقل من بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة، وكذلك حقق متوسط معدل العائد على الأصول أقل من بنك البركة الجزائري ما يعني أنه لم يعتمد على أصوله لتحقيق الربحية أي بصورة أخرى لم ينتهج التوظيف الناجع أو الأمثل للأصول، فهو لا يعتمد الإدارة المثلى والكفاءة للأصول من أجل توليد ربح أكبر، في المقابل نلاحظ أنه حقق ارتفاع في متوسط مضاعف حق الملكية مقارنة ببنك البركة الجزائري هذا يوضح أن القرض الشعبي الجزائري لا يعتمد بصورة كبيرة على أمواله الخاصة في تمويل أصوله فهو يعتمد على مصادر مالية خارجية، بالتالي فهو أكثر مخاطرة أو بصورة أخرى البنك يخاطر بأموال الغير في استثماراته.

ج- إن تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية أرجعنا إلى النظر إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقه، كما أن تحليل مؤشر العائد على الأصول يؤدي بنا إلى معرفة المؤشرين المكونين له وهما : معدل هامش الربح ومعدل منفعة الأصول، وبالتالي نلاحظ أن مؤشر العائد على الأصول أخذ نسبة أكبر في بنك البركة الجزائري بمتوسط يساوي 2.77 % مقابل 1.41 % بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة، ويعود تحقيق هذه النسبة بدرجة كبيرة إلى معدل منفعة الأصول التي تعبر عن الإدارة والاستعمال الجيد للأصول (جودة الأصول) من قبل بنك البركة الجزائري، أو توظيف الأصول في الأوجه الأكثر إيرادا أو المفاضلة المثلى في توظيف الأصول مما جعلها أكثر إنتاجية، ويعود بدرجة أقل إلى معدل هامش الربح الذي أخذ نسبة قليلة نتيجة عدم الكفاءة في إدارة ومراقبة وتحكم البنك في تكاليفه المصرفية سواء تكاليف الاستغلال أو خارج الاستغلال، وهذه نتيجة منطقية فتوظيف الأصول بصورة مدرة للدخل تتماشى مع تحمل تكاليف أكثر.

د- أما فيما يتعلق بالقرض الشعبي الجزائري فقد حقق أعلى معدل هامش ربح خلال فترة الدراسة مقارنة ببنك البركة الجزائري بنسبة 57.40 % كمتوسط مقارنة بـ 39.01 % كمتوسط على مستوى بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى أنه حقق أضعف معدل منفعة الأصول بنسبة 2.47 % مقارنة بـ 7.1 % على مستوى بنك البركة الجزائري، هذا ما يفسر بأن القرض الشعبي الجزائري أنه أكثر كفاءة في إدارة ومراقبة والتحكم في تكاليفه بصورة أحسن من بنك البركة الجزائري، مقابل معدل منفعة أصول أقل نتيجة التوظيف والاستغلال الضعيف أو غير الكفء للأصول (نقص جودة الأصول)، لذا يمكن القول أن القرض الشعبي الجزائري تحمل أقل تكاليف مقارنة من بنك البركة الجزائري نتيجة نقص توظيف أصوله.

IV- الخلاصة :

نستنتج من هذه الدراسة أن عملية قياس الأداء المصرفي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لها أهمية كبيرة في معرفة مستوى الأداء المالي للبنكين قيد الدراسة (CPA وBBA)، حيث أن هذا النموذج يعتمد على المعايير الكمية المتمثلة في المؤشرات المالية لقياس الأداء. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) عموما كان جيد وفي تزايد لكلا البنكين خلال الفترة (2014-2016)، كما توصلنا إلى وجود فروقات ما بين البنكين تمثلت في :

- ✓ أن بنك البركة الجزائري (BBA) كان أفضل حال مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري (CPA) فيما يتعلق بإدارة الأصول، كما أنه أقل مخاطرة؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري حقق أعلى معدل هامش ربح خلال الفترة (2014-2016) مقارنة ببنك البركة الجزائري، ما يفسر أن القرض الشعبي الجزائري أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه بصورة أحسن من بنك البركة الجزائري، وهذا راجع لنتيجة نقص توظيف أصوله.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (01) : مؤشرات قياس الأداء للبنوك التجارية (CPA وBBA) للفترة ما بين 2016/2014.

المؤشر	البنك	سنوات المقارنة			المتوسط
		2014	2015	2016	
ROE	CPA	15.94	16.98	18.75	16.27
	BBA	18.05	18.46	18.95	18.38
ROA	CPA	1.58	1.41	1.34	1.33
	BBA	2.69	2.77	2.78	2.84
EM	CPA	10.08	12.07	13.99	12.16
	BBA	6.39	6.56	6.82	6.47
PM	CPA	57.14	57.40	57.75	57.32
	BBA	37	39.01	40.95	39.08
AU	CPA	2.76	2.47	2.32	2.33
	BBA	7.27	7.1	6.78	7.27

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للبنك.

الشكل (01) : المقارنة بين مؤشرات القرض الشعبي الجزائري للفترة ما بين 2016/2014.

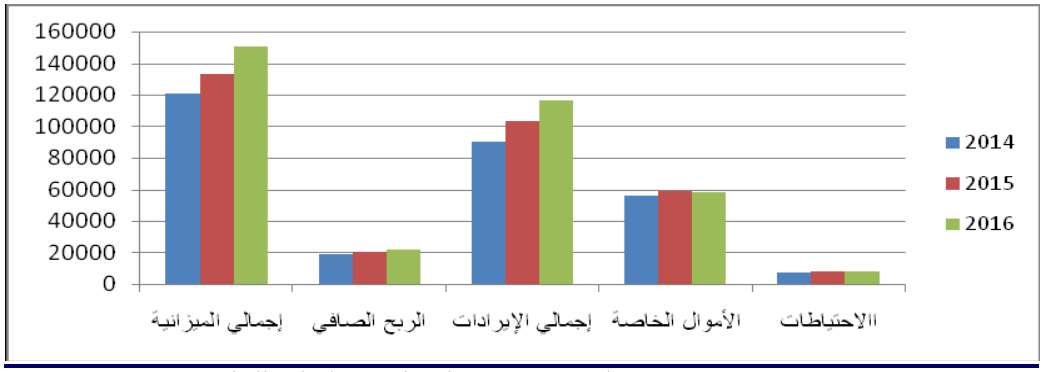

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للبنك.

الشكل (02) : المقارنة بين مؤشرات بنك البركة الجزائري للفترة ما بين 2016/2014.

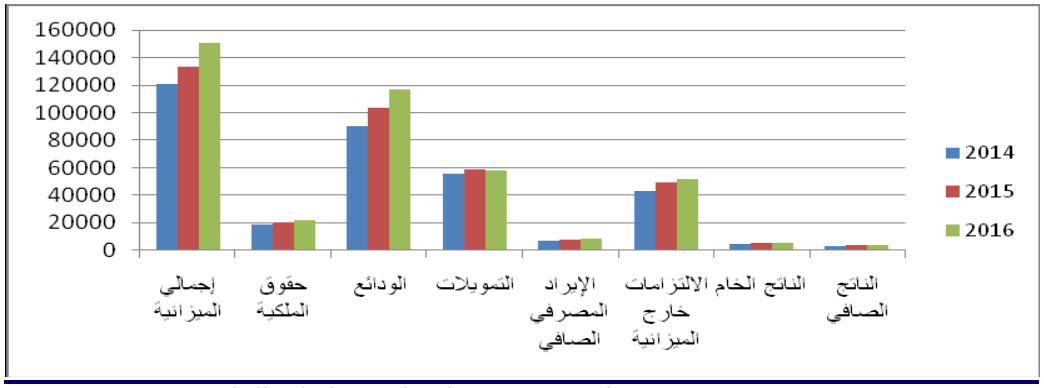

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للبنك.

الشكل (03) : مخطط نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE).

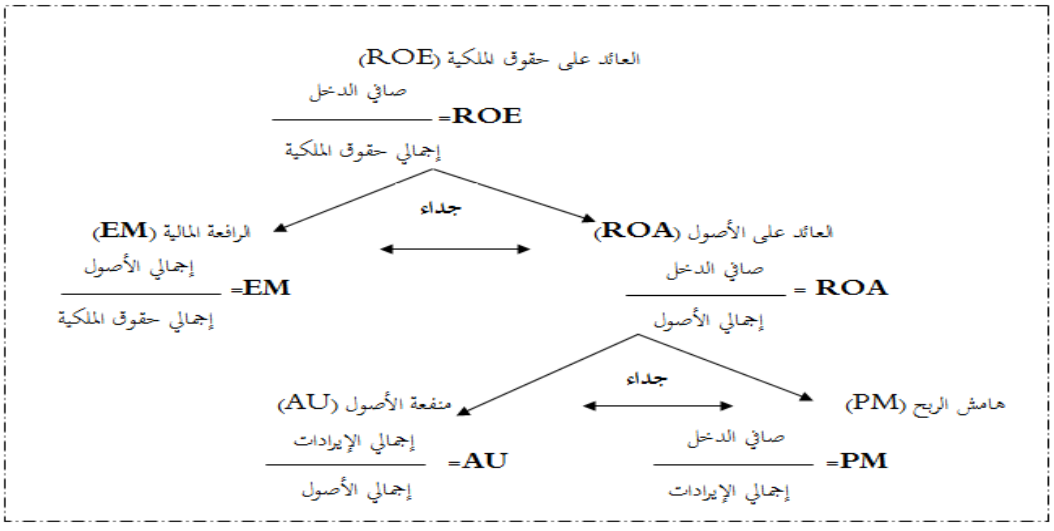

المصدر : من إعداد الباحثين.

- الإحالات والمراجع :

[1] Ammour Benhalima, « Le système bancaire algérienne. Texte et réalité », Edition Dahlab Alger, 2001, P 51.
[2] معراج هواري، "تأثير السياسات التسويقية على تطوير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجلرية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
[3] Résumé sur les services bancaire de la CPA fait à partir du site du Crédit Populaire d'Algérie. https://www.cpa-bank.dz
[4] Rapports Annuels du Crédit Populaire d'Algérie 2016/2017.
[5] Présentation de la banque elBaraka. http://www.albaraka-bank.com/fr/
[6] Rapports Annuels de la banque elBaraka 2016/2017.
[7] Résumé sur les services bancaire de la BBA fait à partir du site de la banque elBaraka. http://www.albaraka-bank.com/fr/
[8] Rapports Annuels de la banque elBaraka 2016/2017.
[9] David Cole (1973), « Return on Equity Model for Banks », The Bankers Magazine, Spring.
[10] محمد الجموعي قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 3، 2005، ص ص 90-91.